لقاء في سياقات السياسة

حذّر الحزب الشيوعي العراقي من تداعيات الأزمة ومخاطرها، منذ بدأت نتائج انتخابات آذار ٢٠١٠ تثير الشكوك، واستعصى تشكيل الحكومة الحالية. وطرح الحزب آنذاك أيضا فكرة الانتخابات المبكرة، كوسيلة لمعالجة الوضع الناشئ عبر "إعادة الأمانة" إلى أصحابها المواطنين - الناخبين، ليقولوا كلمتهم الفصل في عملية انتخابية جديدة، متكاملة الشروط. ما يعني تأمين سجل للناخبين ينطلق من إحصاء سكاني دقيق يتوجب إجراؤه، ويضمن مبدأ "صوت واحد للناخب الواحد"، كما يعني تشريع قانون انتخابات ديمقراطي منصف، يعتمد مبدأ الـ "أصوات متساوية القيمة"، يعالج أيضا تنظيم الحملات الانتخابية، ويحدد سقف تمويلها وأوجه الصرف فيها، ويرسي الأساس لإدارة انتخابية مستقلة حقا وفعلا، وبعيدة عن المحاصصة الطائفية والإثنية والولاءات الحزبية، وإقرار قانون ديمقراطي للأحزاب. يضاف إلى ذلك توفير المستلزمات اللوجستية، الكفيلة بسد الثغرات والنواقص التي رافقت العمليات الانتخابية السابقة.

جاسم الحلفي×

غير أن الأطراف المتنفذة تجاهلت، للأسف، هذا الذي طرحه حزبنا، ولم تلتفت إلى الحل الدستوري والعملي الذي يقترحه لمعالجة الأزمة، لا سيما وأنه يستهدف تجاوز المحاصصة الطائفية والإثنية. وبدلا من ذلك انشغلت بالتحاصص وتقاسم المناصب والمواقع في السلطة والدولة، وبمنطق توزيع الغنائم في الحروب الغابرة. فيما صوّب البعض منها سهام النقد غير الموضوعي إلى مقترح الحزب هذا، مدّعين أن عدم حصول الحزب على مقاعد في البرلمان الجديد، هو ما يقف وراءه، متغافلين عن حقيقة أن الحزب حصل على مقاعد بالفعل، لولا أن المحكمة الاتحادية أجلت تنفيذ قرارها الذي قضى ببطلان التعديل على قانون الانتخابات.

ولقد جدد الحزب دعوته لإجراء الانتخابات المبكرة وأعاد طرحها مرات لاحقا، مع تعمق الأزمة واشتداد عواقبها بالنسبة إلى المواطنين ومعيشتهم. لكنه لم يكتف بها، بل إن عقله الجماعي انشغل بالتفكير في شتى المخارج الممكنة للأزمة، وتوقف حتى أمام عوامل تهدئتها الوقتية. وفي هذا الإطار طرح فكرة الحوار الوطني الشامل، مقترحا تكليله بمؤتمر وطني واسع تسهم فيه كل القوى المشتركة في العملية السياسية، دون إقصاء أو تهميش، ويتم التحضير له جيدا، وتُهيأ له مستلزمات النجاح. وهذا يتضمن إجراء جولات من اللقاءات التي تساعد في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء، وتوفير الأجواء المناسبة لإطلاق الحوار، وإعداد جدول عمل المؤتمر بما يضمن بحث الملفات ذات الأولوية في التوصل إلى حل الأزمة، وأن لا يستثنى منها ملف الخدمات وتلك التي تمس أمن المواطنين وحياتهم ومعيشتهم.

من هذه المنطلقات خرج الحزب في الخريف الماضي بمبادرته، التي حرص على إيصالها إلى جميع القوى السياسية. وقد لبى معظمها دعوته إلى لقاءات ثنائية لمناقشة المبادرة، باستثناء طرفين لم يستجيبا، هما السيدان رئيس مجلس الوزراء ورئيس القائمة العراقية. وطرحت المبادرة أمام الرأي العام أيضا، وتناقلتها وسائل الإعلام، وجاء ذلك في وقت ساد فيه خطاب التوتر والمناكدة وتبادل الاتهامات بين القوى المتنفذة، مما خلق جوا مشحونا بالاستفزاز والاحتقان.

من جانب آخر واصل الحزب نشاطه السياسي العام، وساهم في الحراك الجماهيري، وكان ضمن القوى الرئيسية في حركة الاحتجاج المطالبة بإصلاح العملية السياسية بالطرق السلمية والدستورية. كما انشغل بالحركة المطلبية التي اتسعت أفقيا وقطاعيا، مطالبا بتحسين الأوضاع المعيشية والحياتية للمواطنين. وجرى التأكيد في خضم هذه النشاطات جميعا، أن الإصلاح الحقيقي يتطلب إنهاء المحاصصة الطائفية الإثنية، وإقامة دولة المواطنة المتساوية، دولة الخدمات والضمانات الاجتماعية والصحية والتعليمية، الخدمات والضمانات التي عجزت السلطات الحكومية عن تأمينها، في ظل الفساد المستشري في مؤسسات الدولة والتمترس في مفاصلها.

لقد وجدت مواقف الحزب ونشاطاته المذكورة تفهما وتعاطفا من جانب الرأي العام في بلادنا، وأعرب كثيرون عن ارتياحهم لسياسته العقلانية وخطابه السياسي المسؤول، الذي يضع الأمور في نصابها، ويوضح مسببات الأزمة ويطرح الحلول لها. ولم تثن المداهمات التي تعرضت لها مقراته، واعتقال ناشطيه ومراقبة تحركاتهم، ولا مساعي البعض للنيل منه إعلاميا، وتشويه مواقفه، والتشكيك في سياسته، لم تثن الحزب عن إلقاء المزيد من الأضواء على خطورة الأزمة التي تلف البلاد، والتنبيه إلى تداعياتها، والتحذير من تأثيراتها السلبية على حياة المواطنين ومعيشتهم.

وترك الحزب الباب مفتوحا للقاء مع أطراف الأزمة من القوى المتنفذة كافة، لا سيما وان مؤتمره الوطني التاسع (أيار ٢٠١٢) شدد على مواصلة الجهود من اجل الخروج بالبلاد من طوق الأزمة المستعصية. وفي هذا السياق جاء لقاء وفد الحزب الشيوعي العراقي أخيرا مع السيد نوري المالكي رئيس مجلس الوزراء، حيث بيّن رؤية الحزب للأزمة وكيفية تجاوزها، مؤكدا مسؤولية رئيس الوزراء الكبيرة عنها، كونه يتحمل المسؤولية التنفيذية الأولى في الدولة، ومشددا على ضرورة الحل الدستوري، ومعالجة القضايا الكبرى حسب أهميتها، ومن بينها ملف الإعمار والخدمات، إضافة إلى تقديم التنازلات المتقابلة، ووقف حالة التدهور وغلق المنافذ في وجه التدخلات الإقليمية والدولية.

وحين تحدث وفد الحزب بوضوح تام عن ذلك، فانه لم يقع ضحية التوهم أن الأزمة سببها شخص واحد، مهما كان موقع هذا الشخص، إنما هي مسؤولية كل القوى المتنفذة في العراق، كلاً حسب حجمه وموقعه وتأثيره، إلى جانب القوى الإقليمية والدولية الساعية إلى تأمين مصالحها الخاصة على حساب مصالح الشعب العراقي.

وأكد الوفد كذلك رأي الحزب ضرورة إجراء الانتخابات المبكرة، وعدم إضاعة الوقت. فالوقت ليس محايدا، والمواطنون لا يصبرون على الضيم ونقص الخدمات إلى ما لا نهاية، ولا بد أن يقولوا كلمتهم، وقد يأتي ذلك بفعل يصعب حساب نتائجه.

من جانبه شرح رئيس الوزراء تصوراته حول أسباب الأزمة، التي لا تتطابق بالضرورة مع تصورات الحزب، كذلك منطلقاته في الدعوة إلى الانتخابات المبكرة، التي نأمل أن تكون مغايرة لمنطلقات الآخرين، الذين دعوا أيضا إلى الانتخابات المبكرة، من دون أن تتحرك كتلهم البرلمانية في اتجاه تأمين مستلزماتها. وفي مطلق الأحوال يظل الحزب الشيوعي يراهن على الشعب العراقي، فهو صاحب المصلحة الحقيقية في استعادة الأمن والاستقرار، وهو الأحوج إلى الخدمات والإعمار والتنمية، وهو الذي يقول كلمته سلميا عبر الطرق الدستورية والديمقراطية.

كما يعلق الحزب الآمال على تطور نشاط التيار الديمقراطي واستكمال بناء إطاره، وإنهاض حركته، ومد أفقه، وتوسيع اتصالاته، كي يجمع كل القوى التي تؤمن بالديمقراطية على قاعدة العدالة الاجتماعية، إلى جانب القوى الوسطية والمعتدلة الحريصة على استقرار العراق وحفظ كرامته. فالتيار الديمقراطي هو الإطار الذي يتجاوز المحاصصة الطائفية والإثنية، الذي يمتد إلى جميع محافظات العراق، بعيدا عن الانتماءات الطائفية والإثنية والمناطقية، بل هو الذي يؤكد الهوية الوطنية العراقية، إلى جانب احترام الهويات الفرعية، التي تثري التنوع في إطار الوحدة، وتعزز هذه الوحدة وترسخها.

★ عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي

وفد المالكي مع المالكي

يظل الحزب الشيوعي يراهن على الشعب العراقي، فهو صاحب المصلحة الحقيقية في استعادة الأمن والاستقرار، وهو الأحوج إلى الخدمات والإعمار والتنمية، وهو الذي يقول كلمته سلميا عبر الطرق الدستورية والديمقراطية. كما يعلق الحزب الآمال على تطور نشاط التيار الديمقراطي واستكمال بناء إطاره، وإنهاض حركته، ومد أفقه، وتوسيع اتصالاته، كي يجمع كل القوى التي تؤمن بالديمقراطية على قاعدة العدالة الاجتماعية، إلى جانب القوى الوسطية والمعتدلة الحريصة على استقرار العراق وحفظ كرامته.

الأزمة السوريّة .. العسكرة ابنة التدويل

فواز طرابلسي

سؤال: ما العلاقة بين تدويل الأزمة السورية وبين عسكرتها؟

جواب: حسب كل الشواهد، كلما ازدادت الأزمة تدويلا ازدادت عسكرة!

والعسكرة، مثلها مثل التعريب والتدويل، هي ابنة قرار أصلي للنظام السوري بالرد على انتفاضة شعبية مدنية بقتل المتظاهرين، وصولا إلى قصف التجمعات السكانية بالمدفعية والطيران وتهجير سكانها. ولا بدّ من الاعتراف بأن النظام نجح، إلى هذا الحد أو ذاك، في تحويل معارضيه إلى «مجموعات إرهابية مسلحة» وفرض هذا التعريف للأزمة السورية على المجتمع الدولي، بالقدر الذي تعبّر عنه منظمة الأمم المتحدة.

لكن المفارقة في الأمر إن السحر آخذ في الانقلاب على الساحر. فإذا الجيش السوري الحرّ، المولود من عملية العسكرة هذه، يتحول إلى قوة عسكرية تسيطر على مناطق واسعة من أطراف البلاد وتصل عملياتها إلى عقر دار النظام في دمشق وحلب. فإذ يعود كوفي أنان إلى دمشق بعد أن أعلن فشل مهمته، يعود لكي يستأنفها من مدخل وقف القتال وانسحاب المظاهر المسلحة من المناطق السكنية بالاتفاق بين الجيش النظامي والمعارضة المسلحة. فإذا النظام مضطر للتفاوض غير المباشر مع المعارضة المسلحة، عن طريق بعثة مراقبي الأمم المتحدة، والى تعيين ضابط ارتباط برتبة وزير. هكذا قضى الاتفاق الأخير بين الرئيس الأسد والمبعوث الدولي كوفي أنان وبانتظار الشروع بتنفيذه.

يزيد من طغيان الوجه العسكري للنزاع أن ملك السعودية وأمير قطر انتقلا منذ وقت من التهديد بتسليح المعارضة إلى تسليحها فعلا. وليس أدل على تسارع العسكرة من أن الإدارة الأميركية باتت تهدد النظام السوري، في تصريح لوزيرة خارجيتها، بهجمات نوعية تشنّها المعارضة المسلحة على الجيش النظامي. والتهديد موجّة للطرف السوري قدر ما هو موجّه لشريكه وحاميه الروسي.

ليس سرّا أن حصة روسيا من العسكرة بدأت مع تبنيها، ومعها الصين، صيغة «المجموعات الإرهابية المسلحة»، قبل توليها هندسة الحل الحربي في تعامل النظام السوري مع الانتفاضة الشعبية، ورسم الخطط لمحاصرة المدن واقتحامها وتهجير السكان، وتوفير ما يلزم من الأسلحة المتطورة والتسهيلات اللوجستية ووسائل المراقبة والاتصال وسواها.

ولقد تسرّع الذين ينفون أن العلاقات الدولية باتت تحمل في طياتها عناصر حرب باردة جديدة بين روسيا وأميركا. ها هم المسؤولون الروس يؤكدونها في معرض النفي. يعلن لافروف أنه لا يتوقع حربا باردة جديدة بين بلاده وأميركا، مع أنه يقول إن العلاقات بينهما وصلت إلى «درجة حرجة » على صعيد «تحقيق التوازن في الساحة الدولية». وتعلن موسكو أنها سوف تقاطع الاجتماعات الدولية بخصوص سوريا إلا إذا انعقدت على الأرض الروسية أو في جنيف الحيادية. ويجمع الرئيس بوتين جهازه الدبلوماسي بكامل أعضائه لإبلاغهم إستراتيجية دبلوماسية هجومية جديدة معلناً أن «الغرب يضمحل » داعياً للإفادة من الفرصة لتحقيق التوازن العتيد مع أنه يستدرك مطالبا توخي الحذر في التعامل مع «أعداء روسيا السابقين خلال فترة الحرب الباردة ». ولا يحتاج الأمر إلى قراءة عميقة للغة الاستخباراتية ليتبيّن أن الرسالة المطلوب توصيلها ليست الحذر واللياقة بل إحياء فكرة أن الغرب هو في عداد «أعداء روسيا ».

ليست مطالع الحرب الباردة الجديدة تكرارا للقديمة. فلا القوى متعادلة فيها ولا الوجه العسكري هو الغالب. المؤكد أن روسيا تريد الإفادة من كل نقاط الضعف الاقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة من أجل تحقيق «التوازن في الساحة الدولية» ضد الانفراد الأميركي. يتجلّى ذلك الآن في أن تفرض نفسها شريكا لواشنطن في تقرير مصير الأزمة السورية. ولكن الكلفة هنا هي أن نجاح روسيا في توفير حل لتلك الأزمة بالتعاون مع الولايات المتحدة عن طريق مبادرة أنان، وقد سلّمت واشنطن لموسكو مقاليد خريطة الطريق مع الإصرار على تنحي الرئيس الأسد.

يجيء فرار العميد مناف طلاس ليضفي لمسة إضافية على نزوع العسكرة الجارف ويعطي المزيد من الدفع لحل يجري تصويره سياسيا وعسكريا على الطريقة اليمنية. فقائد اللواء ١٠٥ في الحرس الجمهوري زميل للرئيس الأسد وصديق، وقبله لأخيه باسل، ينتمي إلى الحلقة الضيقة من الجيل الثاني من رجالات النظام بما هو ابن وزير دفاع دهري في عهد الراحل حافظ الأسد. للرجل ركيزة في برجوازية الدولة من خلال شقيقه فراس الذي تموّن شركاته الجيش السوري بالأغذية والألبسة والالكترونيات. وله في المقابل إطلالة على فرنسا والسياسة الدولية من خلال شقيقته أرملة تاجر السلاح السوري الراحل أكرم عجّة، المعروفة بعلاقاتها الوثيقة بقادة الحزب الاشتراكي الفرنسي. فلا عجب أن يعلن وزير خارجية الاشتراكي لوران فابيوس نبأ الفرار ونبأ الوصول إلى باريس.

يتم تدويل الأزمة السورية تحت شعار «مصير الشعب السوري يحققه الشعب السوري نفسه». تستخدمه روسيا ردا على البحث في تنحي الرئيس الأسد. وتكرر به سائر جوقة المعرّبين والمدوّلين تغطية لتعريبهم والتدويل. ومع ذلك، ليس من قبيل الاستباق أن نتصوّر افتراضا الحل العسكري المدوّل وقد شق طريقه إلى التنفيذ. انسحب المسلحون، من الطرفين، من المدن والبلدات والضواحي والقرى وعاد إليها الأهالي. فعاودوا التظاهر مثلما هم فاعلون الآن من أجل تغيير النظام. من يستطيع منعهم؟ قوى الأمن تطلق النار مجددا على تظاهراتهم ومسيرات التشييع والإضرابات التي باتت أسلوبا جديدا من أساليب الاحتجاج في المدن المعسكرة؟

الشعب السوري هو المغيّب مرتين من الحل، في التدويل والعسكرة. وهو الشبح الذي يرود فوق هذا وتلك، لإحباط كل تسوية لن تسمح له بأن يحقق مصيره بنفسه.

والشعب السوري «عارف طريقه» على كل حال.

سوريا .. هل يكون الحل عسكرياً

الأمر يهمّنا جميعاً

عزيز الربيعي

إن القلب يتفطر حزناً وغصّة وتاريخ العراق المعاصر لم يملّ من تكرار تلك القصص ،فكثيرا ما يأمل المواطنون البسطاء أن تفرج الأزمة السياسية لعل الاستقرار السياسي يسهم في تحسين واقع الحال الذي يعيشه غالبية أبناء الشعب العراقي في الوقت الذي نرى فيه أن العملية السياسية لا تعاني أزمة بمعنى الأزمة الحقيقية بل تعاني فشلا واضحا في الأداء السياسي ،وخير دليل على ذلك هو تصرفات بعض السادة البرلمانيين حيال ما يدور على الحلبة السياسية في العراق و تضارب مواقفهم غير المدروسة و تصريحاتهم الرنانة التي كثيراً ما تعود سلباً على حياة المواطن البسيط الذي لطالما يتحدث بندم عن سذاجته عندما انتخبهم في وقت أراد أن يشرك نفسه في عمليه بناء العراق الجديد من خلال تمثيل هؤلاء البرلمانيين له تحت قبة البرلمان.

وبينما المسؤول العراقي منشغل في موضوع سحب الثقة من الحكومة عبر اجتماعاته و لقاءاته مع وسائل الإعلام والتحشيد الشعبي بصورة أو بأخرى لهذه القضية نرى أن هنالك جهات أخرى تحاول أن تلعب لعبتها بصور جديدة ظناً منها أنها ستحفظ لها مكاسبها الانتخابية بعدما بدأت تشعر بأن قواعدها بدأت تفقد الثقة بها بعد أن تنصلت هذه الجهات من وعودها التي أطلقتها للجماهير في حملاتها الانتخابية.

ففي الآونة الأخيرة وعند التجوال في شوارع بعض المحافظات نرى أن هنالك عدداً من اللافتات وضعت على جوانب الطرق وقد كتب عليها عبارات مختلفة تشكر الجهة الفلانية لاستعادة حقوق الطائفة الفلانية وتسجيلها في عهدة الدائرة الفلانية والتي لا نحبذ أن نتطرق إليها بشكل صريح لأننا لسنا من دعاة الطائفية والانحياز لجهة دون أخرى حيث يتم نسب ما يكتب في تلك اللافتات إلى (أهالي المحافظة الفلانية) و الجميع على يقين بأن هذه الجهات بدأت تستخدم مفردة (الأهالي) لكي تروج لأفكارها بشكل أسهل مما لو كتبت اسمها الصريح لأن المواطن البسيط صار لا يهضم الكثير من أسماء الأحزاب السياسية التي خذلته عندما تقلدت مناصب السلطة في البلد وفي أحيان أخرى تصرف مبالغة كبيرة على تلك اللافتات دون أن يتم ذكر الجهة التي قامت بوضعها في الشوارع و الأحياء وتبقى مجرد شعارات مجهولة الهوية و العنوان.

وهنا يأتي التساؤل هل تلك الحقوق التي تمت استعادتها كانت في أيد غير عراقية؟ لماذا لا نتحدث عن التراث اليهودي العراقي وملفاته التي ما زالت بحوزة الجانب الأمريكي منذ دخول العراق عام ٢٠٠٣ والى حد الآن ؟؟ وما زلنا نتساءل هل من وضع تلك اللافتات قادر على حفظ دماء أبناء شعبنا التي قد تسيل بذريعة أو بأخرى بسبب تلك الممارسات؟ ثم هل المراقد المقدسة يمكن تقييمها بواسطة ورقة الـ (طابو) تلك ومدى عائديتها؟ و لو كان قرار الاستملاك طبيعياً كما يصفه البعض و ليس له بعد سياسي لماذا يتم الترويج له من خلال وسائل الإعلام التي صارت منبراً لنقل توجهات الجهات التي تمولها ؟؟ أما كان الأجدر أن نبث الحياة و السلم و التآخي من خلال مد جسور الثقة و التواصل مع الآخرين ؟؟ إذا كنا فعلاً نطمح إلى دولة المؤسسات و القانون فلماذا لا نتجاوز هذه الأمور التي قد تعود سلباً على العملية السياسية و الأمنية و الاقتصادية والاجتماعية في العراق ؟؟ لماذا نسمح للمتصيدين بالماء العكر باتهام مبادئنا والتشويش على أفكار شبابنا من خلال تلك الممارسات ؟؟ تساؤلات عديدة لا ندري إلى أي حاج أو شيخ أو مسؤول أو قيادي يمكن تقديمها لكي يتم تدارك الوضع الحالي ! لكن مبادئنا الوطنية و غيرتنا على مستقبل بلدنا تفرض علينا كمثقفين أن نوصل رسالة إلى أجيالنا الحالية والمستقبلية بأن عليهم التفريق بوضوح بين اتهام المبادئ واتهام الأداء البشري للمبادئ، لأن هناك فارقا كبيراً وجوهرياً في المعايير الإسلامية بين اتهام المبادئ الربانية، وبين اتهام فهم الإنسان لهذه المبادئ، واتهام كفاءته ومهاراته والتزامه وانضباطه وإخلاصه، وهو يتعامل ميدانياً مع الإسلام ومبادئه.

و في ضوء ما تقدم فإن الفشل والنجاح بعامته، وفي ممارسة الإسلام خاصة، مرهون بأمرين اثنين : الإخلاص والكفاءة، إذا تخلف أحدهما عطل الآخر، فالتوازن والتكامل بينهما هما سبيل النجاح والتوفيق، والمتأمل في أوضاع المسلمين على كافة المستويات، يجد أن الخلل في أي شأن من شؤون الأمة، لا يخرج بشكل أو بآخر، عن كونه نتيجة لخلل التوازن والتكامل بين الإخلاص في المقصد، والكفاءة في العمل.

وفي سياق هذه الرؤية، يمكن فهم حالات النجاح وحالات الفشل، في مسيرة الأمة الإسلامية في ماضيها وحاضرها، وهي حالات مرتبطة في طبيعتها بنوعية وكفاءة ومهارة الأداء البشري، في إطار الالتزام والإخلاص للمبادئ والقيم، والأمة بتقديري وفهمي بشكل أو بآخر راغبة في التعامل مع الإسلام وقيمه الخالدة لكن العديد من الممارسات قد تساهم بتغيير وجهة نظرها و تجعلها تسير في اتجاهات أخرى لا نحبذها لمستقبل شعوبنا، وهنا يأتي دور المرجعيات الدينية و منظمات المجتمع المدني والهيئات و الكوادر التدريسية في تعزيز روح التفاهم و المودة بين مختلف أطياف الشعب الواحد الذي لطالما رفض أن ينقسم إلى أجزاء متفاوتة في أكثر من محنة مرت عليه على أن لا يغيب في ذلك الوقت دور الدولة في الحد من ظواهر إعادة المفاهيم الطائفية بكافة معانيها وتوجهاتها بأي صورة أو وسيلة تتخذها الجهات الراعية لها.